

# خطبة الجمعة

التي ألقاها أمير المؤمنين سيدنا منزهنا مسرورا أحمد أيدده الله تعالى بنصره العزير

الخليفة الخامس للمسيح الموعود والإمام المهدي عليه السلام

يوم ١١/٨/٢٠١٧م

في مسجد بيت الفتوح بلندن

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد فأعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ \* إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ \* اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ.

كل أحمدي ينضم إلى جماعة المسيح الموعود عليه السلام نتيجة البيعة يتعهد بتحسين حالته الروحانية والأخلاقية والعلمية والعقدية. وفي العصر الراهن قد هيا الله تعالى لنا محطة ايم تي ايه نعمة منه، فيشارك وبواسطتها وبواسطة الانترنت مئات ألوف الناس في برامج الجماعة وجلساتها ويتابعون الخطب، وفوق كل ذلك يشهدون البيعة العالمية. لذا لا يمكن لأي أحمدي سواء أكان قد بايع بنفسه أو كان أحمديا بالولادة أن يقول بأنه ليس مطلقاً على عهد البيعة. فالمهم في الموضوع أن نسعى جاهدين لمعرفة تفاصيل البيعة بعد عقدها، ونجعل عهدنا نصب أعيننا دوماً. فإذا التزمنا بما ذكر في شروط البيعة المتعلقة بتحسين الأخلاق فقط لحدث تغيير حسن وخارق للعادة في مستوى أخلاقنا وعلاقاتنا الاجتماعية والأمور التجارية وما شابهها، وفي الأمور العائلية أيضاً. ولكن الكثير منا لا يزالون بعيدين جداً عن المستوى الذي يريد المسيح الموعود عليه السلام أن يرانا قائمين عليه. الشروط التي وجهه المسيح الموعود عليه السلام إليها بهذا الشأن منها أن على المبايع ألا يكذب ولا يظلم ولا يخون وألا تغلب عليه التوثر النفسانية وألا يؤذي أحداً من خلق الله عموماً والمسلمين خصوصاً من جراء توثر النفس، لا بيده ولا بلسانه، وألا يتكبر بل ينبغي أن يتحلى بالتواضع ويعيش ملتزماً بحسن الأخلاق دائماً، ويسعى جاهداً لئيفيد بني البشر عامة.

فلو التزمنا بهذه النصائح لارتفع مستوى أخلاقنا كما قلت من قبل، ولاستطعنا أن نتحلى بأخلاق عالية بل استطعنا أن نبلغ قمتها. ولكن إذا فحصنا الموضوع جيداً وجدنا عدداً لا بأس به من أفراد الجماعة الذين ليسوا ملتزمين بهذه الأمور على الرغم من قطعهم عهد البيعة. فما لم يواجه هؤلاء الناس ظروفًا تطالبهم بالتضحية بحقوقهم أو التمسك بالأخلاق الفاضلة بتكبد بعض المشاكل يقولون بأعلى صوتهم إنه يجب الالتزام بأخلاق فاضلة، ومن لا يفعل ذلك يرتكب ظلماً

عظيما. ولكن عندما يواجهون تلك الظروف بأنفسهم ينسى عدد كبير منهم تلك الأخلاق الفاضلة بل يقدمون الأمور باللف والدوران بحيث لا يبقى كلامهم مبنيا على الصدق بل يقترب من الكذب. وفي بعض الأحيان يرتكبون الظلم أو الحيانة للحصول على حقهم المزعوم ويقدمون شهادات مزورة لتغطية خيانتهم. وفي كثير من الأحيان يؤذون الآخرين باللسان- إن لم يفعلوا ذلك باليد- لنيل أهدافهم، وتغلبهم الأنانية بدلا من التواضع، ويُظهرون الكبر قليلا أو كثيرا بلسانهم أيضا.

تصل إليّ أحيانا القضايا من دار القضاء فأرى أن بعضا من أصحابها يتعنتون كثيرا إلى درجة تترك المرء حيران في أمره، بدلا من التمييز بين الصدق والكذب والافتناء بالحصول على حقهم المشروع، وبدلا من أن يؤسسوا قضيتهم على الصدق يركّزون على الحصول على أهدافهم الشخصية. وأضف إلى ذلك أن المحامين الذين يكلفهم الفريقان يكذبون ويقولون قولاً زورا لإثبات تفوقهم سواء في قضايا تجارية أو في النزاعات بين الزوجين وغيرها، فمثل هذه القضايا تطول بسبب المحامين. فيجب على المحامين الأحمديين وعلى فريقَي القضية أن يؤثروا عهد البيعة وخشية الله على منافعهم الشخصية.

من المعلوم أن النزاعات تطلّ برأسها حين تنشأ الشكاوى سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة، وعندما ينشأ سوء الظن. ففي مثل هذه الظروف يجب على المؤمنين ألا يطيلوا الخصومات ولا يتعنتوا مصرين على موقفهم بل ينبغي أن يلبّينوه لنيل رضا الله تعالى ويعرضوا قضاياهم على نظام الجماعة أي دار القضاء في الجماعة وليسعوا جاهدين ليزيلوا سوء الفهم والشكاوى، صحيحة كانت أو غير صحيحة ويعيشوا بالحب والوئام. أما إذا كان كلٌّ من صاحب الحق ومن كان عليه الحق عنيدا فلا تخرج نتيجة القضية على ما يرام سواء حكم فيها نظام الجماعة أو المحكمة الحكومية، ومهما كان الحكم مبنيا على العدل والإنصاف، بل تستمر المرافعات من محكمة إلى أخرى. وإذا كانت القضية معروضة على دار القضاء في الجماعة وحكمت فيها لجنة مكونة من خمسة قضاة بحق فريق فلا يقبله الفريق الذي عليه الحق ولا يعيد الحق إلى صاحبه بل يغصبه، أو يكتب إليّ ويقول: لقد ظلّمنا ظلما كبيرا لذا نرجوك أن تنظر في القضية بنفسك. وهذه الشكاوى لا تكاد تنتهي، ولا يكون السبب وراء كل ذلك إلا العناد والتعنّت كما قلت من قبل.

فإذا كنا نريد أن ننهي النزاعات على أحسن وجه فلا بد من التخلي عن التعنّت بل في بعض الأحيان تكون هناك حاجة إلى أن يعطي صاحب الحق الفريق الثاني سهولة ويسرا في الأمر وأحيانا أخرى لا بد لصاحب الحق من أن يترك شيئا من حقه.

ماذا يعلمنا الله تعالى بهذا الشأن؟ يقول ﷺ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.. أي فلتعلموا أنه من الممكن أن تحل بكم أيضا ظروف مماثلة وتجعلكم أمام موقف محرج. وفوق كل ذلك يجب أن تتذكروا أن الله الذي يملك القوة والقدرة كلها يمهلنا في أمور كثيرة، ولو بطش بنا على تصرفاتنا لما كان لنا ملجأ ولا مفر.

لذا من الضروري أن نعطي الآخرين سهولة ويسرا في الأمور المتبادلة. هذا هو التعليم المبدي الذي يجب أن يتذكره الجميع دائما في أمورهم اليومية وفي المعاملات التجارية وأمور الديون والقروض.

لقد نصح النبي ﷺ المؤمنين مرارا أن ارحموا الناس وعاملوهم في الدنيا باللين يرحمكم الله، وإلا فلتتذكر أننا أيضا سوف نحاسب يوما، وإذا حكم الله تعالى بالحق فقط لتعذرت مغفرتنا. لذا علينا أن نعامل الآخرين في الأمور الدنيوية باللين والرحمة لجذب رحمة الله ومغفرته، وألا نفكر في القسوة والبطش بهم وألا نهتم بحقنا فقط.

لقد بشر النبي ﷺ أيضا الدائن الذي يتعامل برفق مع المدين بأنه سيثاب عليه، فقد ورد في رواية أن النبي ﷺ قال إن الذي قدّم القرض لأحد ثم أعطاه مهلة بعد انقضاء الميعاد فكل يوم يمر بعد ذلك الميعاد يعدّ له صدقة. -وقد قال ﷺ في موضع آخر إن الصدقة والتبرع يدفع البلايا والمصائب،- فما أروع هذه الصفقة حيث إعطاؤنا مهلة لأخينا لتسديد الديون يُكسبنا الثواب ويصرف عنا البلايا والمشكلات أيضا. فالله ﷻ لا يترك أي حسنة دون أجر مهما كانت بسيطة. إذا تذكرنا نصيحة القرآن الذهبية هذه ووضعنا في الحسبان قول النبي ﷺ المذكور آنفا فسوف ينشأ المجتمع الآمن والمسالمة، ولن تنتشر القلاقل ولن تطول النزاعات ولن يضيع وقت المؤسسات المكلفة بتنفيذ القرارات، ومن ثم يستطيع المسؤولون فيها استغلال وقتهم في تخطيط عمل بناء بدلا من قضائه في تسوية الخصومات. ولن يضيع وقت دار القضاء أيضا. وصحيح أنها قد أنشئت بهدف البتّ في القضايا، وإذا تعاون كلا الفريقين على تنفيذ القرارات فلن يضيع الوقت دونما سبب. لأنه من الملاحظ أن قضية واحدة أحيانا تأخذ وقتا طويلا، ومن ثم تتأثر شئون أخرى وسوف يحتاج كل فريق أجرة المحامين والمبلغ الذي ينفقه على الحضور إلى القضاء أو المحاكم. ومن الملاحظ أن بعض الناس يكونون عنيدين جدا بحيث يتحملون خسارتهم ويصرون على أن يصدر الحكم بحقهم، ويطلقون القضية لأقصى حد ممكن في متابعتها. ثم يكتب إلي بعض الناس - كما قلت - أن أتدخل أنا. فلو لم يُبدوا الأنانية والعناد لصانوا وقتي أيضا من الضياع في مثل هذه الأمور العبيثية. لأنني أحيانا حين أردّ على الفريقين بعد دراسة القضية للفريق الذي لا يكون الرد لصالحه يتمسك برأيه بعناد ويصر على أنه هو على الحق، وأن الحكم يجب أن يصدر لصالحه، ولا يستعد لتقديم التنازل للفريق الآخر. كما يكتب بعضهم بمنتهى التعنت والعناد بعد حكمي

الصريح بثلاثة أشهر أو أربعة أننا كنا كتبنا إليك حول قضية ما ونحن على حق فيها لذا نرجو أن تعيد النظر في الحكم ويطلبون أن أعطيهم حقهم. أنا لا أقول إن قرارات القضاء دوماً صحيحة مائة في المائة، لكنني أقول إن ٨٠ أو ٨٥ في المائة منها تكون صحيحة حتماً، في ضوء الإثباتات والشواهد التي تقدّم. وحتى لو كانت خاطئة فلا يجوز الشك في نية القضاة، فهم يُصدرون الحكم بحسن النية. وإذا كان أي فريق يظن أنه على حق وصدر الحكم ضده فلا يجوز له أن يتهم القاضي أو القضاء. فبعض الناس متعودون على إلصاق التهم. فالقضاة يكونون قد حكموا في ضوء الحقائق، وإذا كان أي فريق يرى في الحكم إهاما فأنا أتأكد من ذلك بطلب الملف أحيانا استجابةً لطلب ذلك الفريق. وأجد أن غالبية القرارات تكون صحيحة كما قلت سابقا. وإنما تُخلق الشبهات والوساوس في القلوب نتيجة سوء الظن فقط، لذا يجب اجتناب سوء الظن، لأن سوء الظن يؤدي إلى سيئة أخرى، فالقضايا المرفوعة في دار القضاء سواء كانت لها علاقة مباشرة بالدفع والاستلام أو بالتجارة، أو كانت عائلية، تتحول إلى قضايا مالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تتعلق أحيانا بدفع المهر أو بأشياء أخرى. أما خصومات الأزواج ومعاملات الدفع والاستلام فتتعلق بالمال عادة.

باختصار إن النزاعات تتحول إلى قضية مالية بشكل أو آخر، ومبدأ التسهيل ينطبق في كل مكان لحد ما؛ إذ في المعاملات العائلية وأمور الدفع والاستلام يُطالب بدفع المبلغ نقداً عادة. في المعاملات العائلية كما قلت دفع المهر فهو أيضا نوع من القرض ومستحق على الزوج. ومن الملاحظ أن أهل العروس يُكرهون العريس أحيانا على تحديد المهر أكثر من سعته، فيكون الزوج من ناحية ملزما بدفع القرض لأن المهر نوع من القرض، ومن ناحية أخرى يعتدي أهل العروس أيضا بمطالبتهم تحديد المهر أكثر لكي لا يفكر في الطلاق مستقبلا لعدم قدرته على دفع المهر الكبير. والعريس لا يصعب عليه دفع هذا المهر فقط بل لا يقدر عليه أصلا. وفي هذه الحالة إذا خفف القضاء المهر نظرا لأوضاع العريس فيعترض عليه الفريق الثاني. وكذلك إذا كانت معاملات الدّين وتسديده مباشرة وحدد القضاء أقساطا نظرا للأوضاع فيعترض الفريق الثاني.

نحن الأحمديون حين نتحدث مع الناس عن المجتمع الآمن والمسالمة فعلينا أن نسعى لإقامة السلام في المجتمع في كل قضية لنا. كيف كان الصحابة يتعاملون ويتصرفون فيما بينهم؟ نجد مثال ذلك في قصة أبي قتادة رضي الله عنه، فكان له دين بحق مسلم، وكلما ذهب إليه لاستلام دينه اختفى الأخير، وذات يوم علم أبو قتادة من ابن ذلك المسلم أنه موجود في البيت فذهب إليه فناده واقفاً على الباب قائلاً لقد عرفت أنك موجود في البيت لذا لا تحتجب واخرج وتكلم معي. وحين خرج سأله أبو قتادة سبب تخفيه قال إنني في هذه الأيام أعاني ضائقة مالية شديدة، فلا أملك شيئا وأنا

معيّل وعليّ الإنفاق على أولادي الكثر. فسأله أبو قتادة هل فعلا هذه هي أوضاعك كما تقول؟ فقال والله إنني أعيش هذه الأوضاع. عندها عفا عنه أبو قتادة كل الدين.

فهذه هي المعاملة اللينة للمؤمنين تجاه بعضهم التي تنشر الحب والمودة وتخلق السلام في المجتمع. لكن في هذه القصة بيان للمدين أنه لم يكن عنيدا وَاكِلَ مالَ غيره، بل نرى فيها الإحساس والحجل من عدم قدرته على تسديد الدين ولذلك كان يتخفى. فلم يقل إنه لن يسدد على عكس ما نلاحظ في بعض القضايا في العصر الراهن حيث بعض الناس يستدينون ثم يسعون للإثبات أنهم لم يأخذوا أي قرض. فالسلام في المجتمع ينشأ بتصرف الفريقين كليهما، أي أن يعطي الدائن أو ذو الحق سهولة من طرفه، وبأن يشعر المدين أو الذي عليه الحق بالمسؤولية وبقلق لتسديد الدين. فبعد بيعة المسيح الموعود عليه السلام يجب أن ننشئ فينا هذه المشاعر. سواء أعطت المحكمة سهولة أم لا، أو قيّدت المحكمة أحدا بالتسديد أم لا يجب على ذي الحق أن يبدي عواطف اللين والرفق، كما يجب على الذي عليه الحق أن يشعر بمسؤولية التسديد ويبدل أقصى جهد لتسديد الحق.

يبين المصلح الموعود عليه السلام حادثا يدل على عدم أداء الحق والتعنت. كانت هناك قضية عن إيجار بيت لشخص في قاديان، وكان المستأجر لا يخرج من منزله، وصاحب المنزل لم يكن يسكن في قاديان بل كان يعمل في الجيش وكان يأتي قاديان لبضعة أيام فقط، يقول المصلح الموعود عليه السلام: قلت لهذا الشخص إنك موظف في الجيش وتأتي قاديان لخمسة عشر أو عشرين يوما في السنة، ويمكنك أن تقضي هذه الأيام القليلة في دار الضيافة أو عند أحد أصدقائك، ولأن بيوت الأجرة في قاديان قليلة فإذا أخرجت المستأجر في هذا الوقت سيعاني كثيرا، ثم بين المصلح الموعود عليه السلام له مثلا وقال انظر إلى الصحابة الذين أعطوا عقاراتهم لمن جاؤوا من الخارج، ولكنك تريد أن تُخرج الذين يقيمون في منزلك أحد عشر شهرا ونصف الشهر من أجل أن تُقيم فيه لخمسة عشر يوما فقط، يقول عليه السلام: قد تأثر جدا بكلامي هذا، فقال: يا سيدي! إنك محقّ، من خطئي أن أزعجه ولكن أرجوك أن تسأل المستأجر أيضا الذي لم يدفع أجرة البيت منذ ثمانية أو تسعة أشهر ماضية أن يدفع، ولذلك فكرت أن أخرج من منزلي، فقلت له: هذا سبب معقول، الحق لا عليك بل على الذي رفع القضية ولم يخبر أنه لم يدفع أجرة البيت منذ أشهر. يقول عليه السلام: كانت حالتي غريبة آنذاك حيث أنني حاولت أن ألين قلب صاحب البيت ولكنه أخبرني بشيء لم أملك جوابه، لو كان الفريق الثاني قد أدى أجرة البيت لكنتُ نجحتُ، أي لتُحقق ما كنتُ أريده، ولكنه لم يكن أدى أجرة البيت ومع ذلك كان يريد البقاء في المنزل.

يقول المصلح الموعود عليه السلام: حينها كان مثلي مثل أحد "الباتان" الذي كان قد سمع من أحد أنه لو أنطق المرء أحدا الشهادتين لدخل الجنة، فأمسك الباتاني هندوسيا وطلب منه أن ينطق بالشهادتين فقال الهندوسي: إنني هندوسي وما لي وللشهادتين، فقال: إن لم تنطق بهما لأقتلنك، وأخرج

سيفه، فقال الهندوسي أخيراً: طيب! املِ عليّ الشهادتين، فقال الباتاني: انطق بهما بنفسك، لن أملي عليك. فقال الهندوسي: لا أعرف الشهادتين فكيف أستطيع النطق بهما، أنت مسلم ولا بد أنك تحفظهما فعليك أن تملني عليّ، فقال الباتان: لا أحفظ الشهادتين، يبدو أن حظي اليوم سيئ وإلا كنتُ دخلتُ الجنة بإنطاقك الشهادتين. يقول المصلح الموعود ﷺ: كذلك حاولتُ أن أرقق قلب صاحب البيت بالنصح وحين رقق قلبه أخبرني بشيء أذهب تعبي سدى، لو كان المستأجر سدّد أجرة البيت ولم يهضم حق صاحب البيت لكنتُ نجحتُ. لذا على المؤمنين أن يكونوا نشيطين في أداء حق الآخرين. وليس هناك هذا الحادث فقط بل أحداث كثيرة، لذا حين تمثل القضايا في دار القضاء أمام الخليفة فيجب أن تكون مبنية على الحق، وإلا لو قال الخليفة شيئاً عنها لواجه الندم فيما بعد، فيجب السعي لحماية الخليفة من أن يتعرض للندم، واليوم - كما قلتُ - في كثير من القضايا وإن لينا قلب ذي الحق فإن سلوك الذي عليه الحق لا يدع الأمر يتقدم، ومع ذلك يشتكي أنه لم يُعامل باللين.

كيف ينبغي التصرف لإنشاء مجتمع جميل؟ وكيف ينبغي أن يكون المجتمع جميلاً؟ وكيف يجب أن يؤدي كل فريق من المسلمين حقه؟ أقدم بعض أحاديث النبي ﷺ بهذا الخصوص، قال النبي ﷺ وهو يدعو لمن كان لينا متسامحاً في تعامله: "رَحِمَ اللهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى" (صحيح البخاري، كتاب البيوع)

ثم قال النبي ﷺ وهو يبشّر السّمح ويحثّ الآخرين: "أَدْخَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ رَجُلًا كَانَ سَهْلًا مُشْتَرِيًا وَبَائِعًا وَقَاضِيًا وَمُقْتَضِيًا الْجَنَّةَ" (سنن النسائي، كتاب البيوع)

ثم ورد في حديث قال ﷺ: "مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ لَهُ أَظْلَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ". (سنن الترمذي، كتاب البيوع عن رسول الله)

ثم ذكر النبي ﷺ شخصاً غفر له الله تعالى، فقال: "كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفِتْيَانِهِ تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ" (صحيح البخاري، كتاب البيوع)

فالذين أعطاهم الله تعالى سعةً عليهم أن يتسامحوا قدر المستطاع بدل أن يُضيعوا عبثاً وقتهم ومالهم في النزاعات والمحاكم، ولكن الإسلام لا يقول أن يتساهل الدائن أو ذو الحق فقط بل الإسلام يوجه كل فريق إلى واجباته، ويُنشئ مجتمعا آمنا خاليا من الكراهية والنفور لذا يؤكد الإسلام على الذين عليهم الحق أيما تأكيد على أداء الحق. فالآن كما بين المصلح الموعود ﷺ مثالا وتأتي أمثلة كثيرة أمامنا إذ يماطل الناس في أداء حقوقهم دونما عذر، ولا يقف نظام الجماعة مع مثل هؤلاء ولا يستطيع أن يقف معهم، ولو وقف معهم لتشجع غاصبو الحقوق ولنشأ فساد وشر في المجتمع بدلا من أن يسوده الأمن والسلام.

ومن الشروط التي وضعها المسيح الموعود عليه السلام تجبُّ الفساد. ولقد أرشدنا النبي صلى الله عليه وآله بهذا الشأن أيضا، فقد ورد في رواية أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِنْ قِيلَ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَتَّبِعَ الْمَاطِلَ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ أَيَّ يَنْبَغِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِجَاءَ الْمَاطِلِ إِلَى أَنْ يَدْفَعَ حَقُوقَ الْآخَرِينَ وَيَسُدَّ دِيُونَهُمْ. وهنا لا حاجة إلى المعاملة اللينة مع الماطل لأنه موسر ولديه قدرة على الدفع. فإن لم يتم معاملته بهذا السلوك فسيتشجع الغاصبون والذين يهضمون حقوق الآخرين.

كذلك قال النبي صلى الله عليه وآله مرة: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ. فعلى نظام الجماعة معاقبة هؤلاء الغاصبين لحقوق الآخرين إن لم يرضخوا للتعاون. وعندما يعاقب المعتصبون لحقوق الآخرين والذين لا يميلون إلى تنفيذ قرارات دار القضاء فعليهم ألا يثيروا ضجة متذرعين بأنهم لم يتلقوا معاملة لينة. لقد أعطى رسول الله نظام الجماعة حق معاقبة مثل هؤلاء، كما تعاقبهم قوانين البلاد أيضا.

وهناك قول منذر للنبي صلى الله عليه وآله ومخوف وموجه إلى الذين لا يدفعون حقوق الآخرين. قال: مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِثْلَافَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ.

فإذا كانت النية صالحة فالله تعالى يهيئ الأسباب لسداد الدين أو يخلق في قلب المقرض مشاعر الرحمة واللين. ولكن الله تعالى سيعاقب من لم تكن نيته صالحة. لم يكن النبي صلى الله عليه وآله يصلى جنازة شخص عليه دين ولا يمكن تسديده مما ترك من أموال أو عقار. وكان النبي صلى الله عليه وآله يستعيد من غلبة الدين، بل ذكر الكفر والدين معاً فقد ورد في رواية أن أحد الصحابة قال بأنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالدِّينِ. فقال: رجل أيعدل الدين بالكفر قال: نعم.

وهناك رواية لعائشة رضي الله عنها تلقي مزيداً من الضوء على هذا الموضوع، حيث تقول: أَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَعْرَمِ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَعْرَمِ! فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ.

ولهذا السبب ينبغي أن يستعيد منه الإنسان، وعلى المقترضين أن يتجنبوا الاقتراض قدر المستطاع، وإن اقترضوا فعليهم الاهتمام بدفعه. وإن أداء الحقوق أيضا يشابه سداد الدين وينبغي التركيز عليه بكل جدية. إن كان أحد يريد أن يُعفى من أداء الحقوق والديون بعد قرارات دار القضاء بهذا الخصوص فعليهم أن يرجع إلى من له عليه حق لأنه هو المخوّل بالإعفاء عن حقه أو يمكنه أن يرحص له في ذلك. فعلى أفراد الجماعة الاهتمام الكثير بهذا الأمر.

لقد ذكر الخليفة الأول رضي الله عنه وصفة لأداء الديون. وبما أن كثيرا من الناس يكتبون إليّ عن مشكلتهم في سداد ديونهم فعليهم أن يعملوا بهذه الوصفة. قال حضرته رضي الله عنه: أولا: ينبغي الإكثار من الاستغفار.

ثانياً: يجب تجنب الإسراف. (إن الدافع وراء كثير من الديون هو إسراف الناس وإشباع رغبتهم المتفاقمة).

ثالثاً: إن وجد المقرض مليماً فعليه دفعه للمقرض.

فإن جاءتكم مبالغ صغيرة ومداحيل يسيرة فبعد توفير نفقاتكم عليكم أن تدفعوا البقية لسداد ديونكم. إما أن تجمعوا عندكم هذه المبالغ أو تؤدوها للمقرض بالأقساط.

ينبغي أن يحمل الإنسان همّ ديونه، فإن توفر لديه مبلغ زهيد أو ادخر شيئاً من نفقاته فعليه أن يسدد به ديونه، كما ينبغي أن يوفر شيئاً لهذا الغرض.

بعض الناس يقترضون دون أن يكونوا بحاجة إليه، وهذا إسراف بعينه.

لقد كتب إلي أحد: أملك سيارة، إلا أنني أحب سيارة من موديل كذا، ولا أملك نقوداً لشرائها، فهل أستطيع الاقتراض من البنك وأشتري هذه السيارة؟

من يقترض مرة يغرق في الديون رويداً رويداً. فلا بد من تجنب مثل هذه الرغبات الزائدة.

كذلك هناك كثير من الشباب قد بدأوا تجاراتهم دون أن تكون لهم خبرة في ذلك وأخذوا مبالغ طائلة قرضاً من الناس، ولكن خسرت تجاراتهم لعدم خبرتهم فأصبحوا يعانون الفقر وأضاعوا أموال الناس أيضاً، فعلى مثل هؤلاء المقرضين أن يحتاطوا كثيراً. وعلى المقرضين أيضاً أخذ الحيطة والتفكير قبل الإقراض، حتى لا تنشأ الشكاوى لاحقاً وترفع القضايا في المحاكم، لأن ذلك يؤدي إلى ضياع أموالهم أيضاً وأموال المقرض المسكين – ليس كل واحد مسكيناً بل بعضهم يقترضون بنية شريفة لعدم دفع القروض – وكل ذلك بالإضافة إلى الخزي والهوان الذي يتعرض له المقرض خلال رفع القضايا في المحاكم. على أية حال ينبغي تجنب هذه الأمور من أجل الحفاظ على مجتمع آمن فيما بيننا.

وفقنا الله تعالى لخلق صبغة المؤمن الحقيقي في حياتنا، وإقامة مجتمع آمن، وللتحلي بالأخلاق العليا ومستوياتها السامية التي توقع المسيح الموعود عليه السلام منا الوصول إليها، وهي الأخلاق نفسها التي ذكرت في القرآن الكريم وتبهنها النبي صلى الله عليه وسلم إلى التحلي بها.